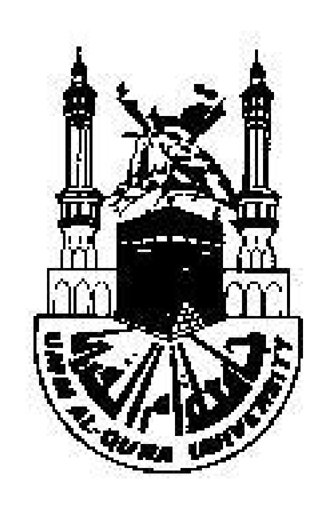


بحوث

كلية اللغة العربية

المملكة العربية السعودية / مكة المكرمة / جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية

السنة الثانية _ العدد الثاني ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ

« سنوية »

حول المشكلات المنهجية

في مؤلفات النحو التعليمي

للدكتور
علي أبو المكارم

حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي

د . علي أبو المكارم
أستاذ اللغويات قسم الدراسات العليا العربية

لقد كان تعليم النحو العربي مشكلة حقيقية واجهت النحاة العرب منذ عصر مبكر ، فمنذ أواخر القرن الثاني الهجري وجد النحاة أنفسهم مضطرين إلى ممارسة العملية التعليمية بغية نقل ما توصل إليه البحث النحوي من نتائج إلى أجيال جديدة من المتعلمين ممن لم يتصلوا بالنحو ولم يقفوا على موضوعاته ومسائله[1] . ومنذ ذلك التاريخ حتى يوم الناس هذا ــ وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ــ والنحاة يحاولون حل هذه المشكلة ، وتتنوع حلولهم لها ، وتتعدد اتجاهاتهم فيها ، ومرد هذا التنوع والتعدد أن للمشكلة جوانب شتى ، منها ما يتصل بالكتاب ، ومنها ما يتعلق بالمدرس ، ومنها ما يعود إلى منهج الكتاب أو منهج المدرس ، ومنها يمتد عن الظروف المصاحبة للعملية التعليمية كلها .

ونحسب نحن أن أكثر هذه الجوانب خطرا تلك التي تدور حول منهج تأليف الكتاب التعليمي ، لأنها في تصورنا ذات تأثير جوهري يمس العملية التعليمية في جوهرها . ولقد تكون بعض الصعاب الأخرى أشد منها ظهورا ، وأوضح منها آثارا ، فإن المعلم غير القادر سينتج ــ في كثير من الأحيان ــ أجيالا غير قادرة ، والظروف غير المواتية قد تسم العملية التعليمية بالعبث ، كما أن الكتاب المضطرب كفيل بإعاقة هذه العملية بدلا من أن يقود نموها . بيد أن هذه جميعا تظل في نهاية الأمر صعابا عرضية ؛ لأن من الممكن قهرها متى غيرت العناصر غير الصالحة فيها ، أما الاضطراب المنهجي في التأليف النحوي فأكثر منها خطرا ، وأعمق منها أثرا ، لأنه يمتد عن أسس التفكير وطرائقه وضوابطه وما يترتب عليها جميعا من رؤية للظواهر موضوع الدراسة ، وقدرة على تحليلها ، ثم صياغة ما يترتب

(١) انظر بحثا عن : النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري . منشور بالعدد الثاني من مجلة معهد اللغة العربية ، بجامعة أم القرى .

على هذا التحليل من نتائج تعبر عنها ، ومن ثم فإن الخطأ فيها يتجاوز الجزء إلى الكل ، ويمتد من الجذور إلى كافة الفروع .

ودراسة المؤلفات التعليمية في التراث النحوي تكشف عن وجود عدد من الظواهر التي يمكن أن تعد أسبابا للخلط في كثير من هذه المؤلفات . وتحرّي هذه الظواهر أو الأسباب قد يتيح الفرصة لتحديد الأسلوب الصحيح لما ينبغي أن تكون عليه المؤلفات التعليمية من ناحية ، وقد يسهم في تحديد التصور الصحيح للعملية التعليمية بأسرها من ناحية أخرى .

السبب الأول :

عدم تحديد « اللغة » التي يراد تعليم نحوها ، ومن ثم التي تصاغ ظواهرها في قواعد مطردة وضوابط مطلقة . ولا مفر — في هذا المجال — من التمييز — علميا وعمليا — بين (لغات) متعددة ، يترك الخلط بينها — أو بين بعضها — آثارا عميقة الغور في تصور اللغة ، وتحديد مفهومها ، ومجالات علومها ، وموضوعاتها ، ونتائجها جميعا .

فثمة — أولا — « اللغة الفصحى التراثية » إذا صح هذا التعبير ، وهي اللغة العامة التي كانت تمثل القدر المشترك بين القبائل العربية ، عند اتصالها معا في المواقف المختلفة ، اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ، وهي لغة الأدب في تلك العصور بشكل عام ، ولغة معظم الأعمال المأثورة من خطب وقصص وأمثال وحكم ، وفوق هذا كله ومن قبله لغة النص القرآني الذي شرفها الله تعالى بنزوله بها ، ليكون دعوة عامة شاملة ممتدة عبر الزمان والمكان والانسان وغير الانسان جميعا .

وثمة — ثانيا — « (لغات) القبائل المختلفة » ، وهي (لغات) كانت بحكم بيئاتها الاجتماعية والثقافية محدودة في مجالات بعينها ، مقصورة على قطاعات بشرية دون غيرها ؛ إذ كانت أداة الاتصال — الاجتماعي غالبا — بين أبناء القبيلة الواحدة ، والإلمام بها لا يحتاج إلا إلى قدر محدود من الدربة والمران والممارسة ، وهو قدر تتكفل به البيئة الاجتماعية للقبيلة ، وتقدمه للإنسان الذي يعيش في رحابها ، ثم إنها (لغة) تستعمل في إطار ما يمكن وصفه بأنه « مواقف خاصة » وهي مواقف — بحكم العناصر المشاركة فيها وانتمائها إلى قبيلة واحدة من ناحية ، وبحكم موضوعاتها وغاياتها من ناحية ثانية — محدودة .

وثمة ـــ ثالثا ـــ « لهجات المدن والطوائف » ، وهي لهجات كانت تستعمل منذ مطلع هذه الفترة التي شهدت مولد النحو التعليمي وسائل للاتصال بين أبناء هذه المدن والطوائف المختلفين جنسا ولغة وعادات ، ولكنهم برغم ذلك كانوا يعيشون في مجتمع واحد يفرض عليهم التعامل والاتصال معا ، وقد أسلم ذلك إلى نشأة (لهجات) قد تكون في بعض جوانبها عربية ، بيد أنها ـــ في جوهرها ـــ خليط من لغات شتى ، سواء من حيث الأصوات أو البنية أو التركيب فقد « استعانت لغة التفاهم هذه بأبسط الوسائل للتعبير اللغوي فبسطت المحصول الصوتي وصوغ القوالب اللغوية ، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها ، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة في مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب »[1].

وبوسعنا أن نضيف إلى هذه (اللغات المأثورة) في حياتنا المعاصرة لغتين أخريين :

فهناك « العامة المعاصرة » ، وهي اللغة الرسمية للثقافة والفكر في الأقطار العربية ، ولقد يظن ـــ لأول وهلة ـــ أنها هي « العربية الفصحى التراثية » ، ولكنه ظن ـــ عند التحقيق ـــ بعيد عن الصواب ؛ فإن « العربية المعاصرة » ليست امتدادا للفصحى التراثية وحدها ، بل إنها امتداد تأثر بمؤثرات شتى : تأثر بلغات القبائل ، وتأثر بلهجات المدن والطوائف ، وتأثر فوق هذا وذاك بالتطور اللغوي الذي يصيب اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية عند تطاول الزمان عليها ، وتأثر مع هذا كله بلغات أجنبية شتى تركت بصماتها في (مباني) اللغة من كلمات ومركبات ، وفي (نظمها) من جمل وأساليب . وهكذا تخالف العربية المعاصرة العربية الفصحى التراثية ـــ أولا ـــ في عدد من الأصوات ، من حيث المخرج ، أو من حيث الصفة ، أو من حيث النظم المقطعية وتأثيراتها السياقية مماثلة Assimilation ومخالفة Dissimilation وتخالفها ـــ ثانيا ـــ في بعض ضوابط البنية ، وبصفة خاصة فيما يشيع في العامة المعاصرة من قياس على بعض الصيغ غير القياسية ، أو أخذ

---

(١) العربية ، ليوهان فك ، ترجمة عبدالحليم النجار ، ص ٩ .
وانظر نماذج متعددة لهذه اللهجات في : البيان والتبين للجاحظ جـ ١ ص ٧٣ ، ١٦١ ـــ ١٦٢ ، وعيون الأخبار لابن قتيبة جـ ٢ ص ١٦٠ .
وانظر تحليلنا لهذه اللهجات في : تاريخ النحو العربي ص ٥٦ ـــ ٥٧ ، وتقويم الفكر النحوي ص ١٥٧ وما بعدها .

بعض الظواهر غير الشائعة ، فضلا عن التسامح في بعض الضوابط تحت إلحاح شيوع استعمال بعض أساليب الصوغ غير العربية[1] ، كما تخالفها — ثالثا — في بعض قواعد التركيب ، وبخاصة في جوانب مختلفة من عناصر : الإعراب ، والتطابق العددي ، والتطابق النوعي ، وأساليب الربط ، والترتيب ، كما تخالفها — أخيرا — في كثير من المعاني والدلالات ، سواء فيما أصاب المعاني المحفوظة من تطور في كثير من الحالات ، أو فيما جد من كلمات ومركبات لم يكن لها من قبل وجود في العربية الفصحى ، ولكنها استحدثت عن طريق التعريب أو الارتجال لتلبية حاجة ما جد في حياتنا المعاصرة من ظواهر ومستحدثات .

وهناك أخيرا « العاميات المعاصرة » ، وهي لهجات محدودة في نطاق الاقليم أو المدينة أو الجماعة ، وإن أتيح لبعضها — بسبب عوامل الاتصال المختلفة — قدر من الشيوع والانتشار ، وتتسم هذه اللهجات — في مجموعها — بسمتين واضحتين :

الأولـى : أنها سريعة التغير حتى إن من العسير وصف ظواهرها إلا مع افتراض قدر من الثبات فيها لا وجود له في الحقيقة ، وهي كغيرها تخضع لقوانين التطور اللغوي ، الأمر الذي يجعلها — بصورة ما — شبيهة في ظواهرها بأخوات العربية من اللغات السامية .

والثانيـة : أنها برغم خضوعها لكافة المؤثرات التي تخضع لها « العامية المعاصرة » تحمل — أيضا — بقايا ما قبل العربية من عصور لغوية ، تتمثل في جوانب مختلفة يمكن أن تعد من قبيل « الركام » اللغوي ، كما تتضمن — كذلك — صورا من التأثر باللغات الأجنبية التي عاشت في كثير من أقطار الأمة العربية إبان عهود استعمارها .

ولقد نتج عن هذا كله اختلاف (العاميات) فيما بينها ، واختلافها عن (العامة المعاصرة) ، وعن (العربية الفصحى) أيضا في جوانب كثيرة من : الأصوات[2] ،

---

(١) ذكر الدكتور علي عبدالواحد وافي نماذج متعددة لهذا النمط من التأثر باللغات الأجنبية في كتابه : فقه اللغة ص ٢٤١ وما بعدها .

(٢) ثمة صور اختلاف شتى بين (العاميات) المعاصرة والعربية الفصحى في الأصوات ، من بينها :
(أ) تأخر مخارج الأصوات (الثاء) و (الذال) و (الظاء) ، وقد نتج عن ذلك اختفاء صوت

والبنية[٣] ، والتركيب[٤] ، والدلالة[٥] .

ولقد كان الخلط وعدم التمييز بدقة كافية بين بعض هذه (اللغات) وبعض سببا من أسباب اضطراب قواعد النحو العربي ، ومن ثم كان عاملا من عوامل ما أصاب تعليمه من

(الثاء) و (الذال) اختفاء تاما وتحول (الثاء) في العاميات إلى (تاء) أو (سين) ، وتحول الذال في العاميات إلى (دال) أو (زاي) . أما صوت (الظاء) فإنه في بعض الحالات قد تأخر مخرجه إلى الوراء بحيث صار المقابل المفخم لصوت (الزاي) بدلا من أن يكون المقابل المفخم لصوت (الذال) الفصيحة . وفي حالات كثيرة تحول الصوت إلى (ضاد) معاصرة .

(ب) تعدد صور النطق بالقاف ، وهو أشهر اختلاف صوتي فيما بين اللهجات ، وبينها وبين الفصحى .

(جـ) المرونة في التبادل بين بعض الأصوات المتفقة في الصفة ، مثل صوتي اللام والميم ، وصوتي الضاد والطاء ، وصوتي العين والنون .

(د) ميل العاميات إلى التخلص من الحركات المركبة وتحولها إلى حركات ممالة ، ثم إلى حركات خالصة من الامالة .

(هـ) للتأثير بين الأصوات في العاميات دور أكبر مما هو موجود في الفصحى التراثية ، سواء اتخذ التأثير شكل المماثلة أو المخالفة ، ولقد نتج من ذلك ظهور أصوات جديدة في العاميات ليس لها نظير في العربية ، مثل صوت (ف) المقابل لـ (V) في كلمة (وفد) مثلا .

(٣) من صور الاختلاف في البنية بين (العاميات) المعاصرة و (العربية الفصحى) ما يأتي :

(أ) ميل العاميات إلى قصر بعض الحركات الطويلة ، سواء في وسط الكلمة أو في آخرها ، مما ترتب عليه تغير نظم المبنى في كثير من الصيغ العربية .

(ب) الميل إلى تسهيل الهمزة الواقعة في آخر الكلمة ، وقد ترتب على هذه الظاهرة — وما قبلها — تغير في علامات التأنيث في الأسماء ؛ إذ تحولت همزة التأنيث الممدودة إلى ألف مقصورة ، وتحولت الألف المقصورة إلى تاء تأنيث ، وأحيانا مر التحول بالمرحلتين معا .

(جـ) عدول اللهجات المعاصرة عن فتح حرف المضارعة إلى ضمه أو كسره .

(د) استغناء اللهجات المعاصرة عن التثنية في حالتي الخطاب والغيبة في الأفعال ، وفي جميع الحالات في الأسماء والضمائر والأوصاف .

(هـ) تخفيف اللهجات المعاصرة ياء النسب فتحولت إلى ما يشبه ياء النقص في الفصحى .

(٤) من صور الاختلاف في قواعد التركيب بين (اللهجات العامية) و (الفصحى) ما يأتي :

(أ) فقدان اللهجات العامية جميعا ظاهرة الإعراب .

(ب) تغير تركيب بعض الأساليب ، ومن ذلك مثلا تركيب الإضافة الذي يحتاج في اللهجات المعاصرة إلى كلمة مساعدة تفصل بين المضاف والمضاف إليه . وتنكير المفرد الذي لابد فيه من ذكر العدد تذكيرا وتأنيثا .

(جـ) تغير في ترتيب بعض الأساليب ، ومن ذلك مثلا تأخر اسم الاشارة عن المشار إليه ، وتقدم المضاف إليه على المضاف أحيانا .

(د) الاعتماد في بعض اللهجات على اللواصق لافادة المعنى أو تأكيده ، سواء أكانت لواصق أمامية مثل الباء الداخلة على المضارع لافادة زمن الحال — أم خلفية مثل صوت (الشين) الذي يلحق الأداة (ما)

صعوبة . وسنكتفي بأن نشير هنا إلى بعض آثار ما نتج من خلط بين (العربية الفصحى) و (اللغات القبلية) لأن هذا الخلط من الشيوع والذيوع والانتشار والاستقرار بحيث يوشك أن يكون من قبيل المسلم به في التراث اللغوي أن الفصحى ولغات القبائل شيء واحد لا تفاوت ولا تضارب بين مكوناته ، وأن الفصحى هي « مجموع لغات القبائل العربية » ، حتى إن اللغوي العظيم أبا الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة ٣٩٢ هـ يعقد فصلا في كتابه (الخصائص) تحت عنوان : (باب اختلافات اللغات وكلها حجة)[٦] ، أي حجة في نطاق العربية الفصحى ، ويصدِّر هذا الفصل بقوله : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها لكن غاية مالك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا »[٧] . وهكذا إذا استعمل المتكلم أي لغة من لغات القبائل — بما في ذلك اللغات الضعيفة — « لم يكن مخطئا لكلام العرب »[٨] ، « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء »[٩] . وهو يعني بالضرورة أنه مصيب في حديثه بالعربية الفصحى غير مخطيء في خصائصها .

ولقد كان لهذا الخلط اثار بعيدة في تصور اللغة ، وفي بحوثها ودراساتها بعامة ، وفي

أو الفعل الماضي أو المضارع لتأكيد النفي .

(هـ) استعمال بعض أساليب النسب غير العربية ، نقلا عن الفارسية أو التركية في بعض اللهجات .

(٥) مجالات الاختلاف في الدلالة بين (العاميات) المعاصرة و (الفصحى) أوسع من أن يفصل القول فيها في هذا البحث ، ونكتفي بالإشارة إلى بعض هذه المجالات فيما يأتي :

(أ) كلمات ذات أصل عربي أصاب دلالتها التطور تحت تأثير التغيرات الاجتماعية .

(ب) كلمات ومركبات مستحدثة — ليس لها جذور عربية — تحمل دلالات لم يكن لها من قبل وجود .

(جـ) كلمات ومركبات عربية لم تعد تستعمل في مستوى اللهجات العامة ، ومن ثم يمكن اعتبارها منقرضة بصورة ما .

وهكذا يمكن القول بأن الاختلاف الدلالي والمعجمي بين العاميات والفصحى اختلاف كمي وكيفي معا .

(٦) انظر : الخصائص جـ ٢ ص ١٠ — ١٢ .

(٧) انظر : الخصائص جـ ٢ ص ١٠ .

(٨) المصدر السابق جـ ٢ ص ١٢ .

(٩) المصدر نفسه .

التراث النحوي بخاصة ، ولسنا بصدد تفصيل هذه الآثار في بحثنا هذا[1] ، ولذلك سنقتصر على الإشارة إلى أهم ما كان لها من نتائج في القواعد النحوية وما ترتب عليها من صعاب تعليمية .

أولا : بعض آثار الخلط بين الفصحى و (لغات) القبائل في ضوابط الإعراب والبناء :

١ ــ الاضطراب في إعمال (ما) عمل (ليس) مراعاة للغة قريش ، أو إهمالها مراعاة للغة تميم[2] .

٢ ــ إجازة استعمال (متى) حرف جر أخذا بلغة هذيل[3]

٣ ــ إجازة استعمال (لعل) حرف جر أخذا بلغة عقيل[4] .

٤ ــ الاختلاف في التأثير السياقي لـ (مذ) ، بين جر ما بعدها أخذا بلغة قريش ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس ، ورفعه أخذا بلغة أسد وتميم[5] .

٥ ــ الاختلاف في التأثير السياقي لـ (منذ) ، بين جر ما بعدها ورفعه ونصبه أيضا[6] .

٦ ــ إجازة الجزم بـ (أن) المصدرية ، أخذا بلغة بعض بطون ضبّة[7] .

٧ ــ إجازة الجزم بـ (لن) ، أخذا ببعض اللغات[8] .

٨ ــ إجازة النصب بـ (لم) ، أخذا ببعض اللغات ، وإجازة إهمالها أخذا بلغات أخرى[9] .

---

(١) سبق أن وقفنا عند جوانب من هذه الآثار في كتابنا : تقويم الفكر النحوي ص ١٥٧ ــ ١٩٠ .

(٢) انظر الخصائص : جـ ١ ص ١٢٥ ، والهمع جـ ١ ص ١٢٤ ، وأسرار العربية ٥٩ ، وراجع تقويم الفكر النحوي ١٧٤ .

(٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد جـ ٢ ص ٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : اللمع لابن برهان . مخطوط ٦٧ ب .

(٦) المصدر السابق .

(٧) انظر : همع الهوامع جـ ٢ ص ٣ ، ومغني اللبيب ٣٠/١ .

(٨) انظر : همع الهوامع جـ ٢ ص ٤ ، ومغني اللبيب ٢٨٥/١ .

(٩) انظر : شرح التصريح على التوضيح ٦٧/١ ، والمغني ٢٧٧/١ ــ ٢٧٨ .

٩ ــ إجازة تعدد العلامات الإعرابية في إعراب المثنى ، بين الإعراب بالحروف ــ وهو الثابت في اللغة الفصحى ــ والقصر ، أي إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها أخذا ببعض اللغات ، وإلزامه الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون أخذا ببعض اللغات أيضا(١) .

١٠ ــ إجازة تعدد العلامات الاعرابية في إعراب الأسماء الستة ، بين الإعراب بالحروف ــ وهو الثابت في الفصحى ــ والقصر ، والنقص ، استنادا إلى بعض اللغات(٢) .

١١ ــ الاختلاف في إعراب صيغة (فَعَالِ) اسما للفعل ، إذ أجاز النحاة عددا من الوجوه استنادا إلى لغات متعددة ، فأجازوا : بناء الصيغة على الكسر ، أخذا بلغة أهل الحجاز ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف أخذا بلغة بعض بني تميم ، وبناء المختوم فيها بالراء على الكسر وإعراب باقيها إعراب ما لا ينصرف أخذا بلغة جمهور بني تميم ، وبناءها على الفتح أخذا بلغة بني أسد(٣) .

١٢ ــ الاختلاف في إعراب كلمة (أمس) إذا أريد بها اليوم السابق على يوم التكلم مباشرة ، إذ ورد في إعرابها الوجوه الآتية : البناء على الكسر مطلقا أخذا بلغة أهل الحجاز ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف أخذا بلغة بعض بني تميم ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع وبناؤها على الكسر في حالة النصب والجر أخذا بلغة جمهور بني تميم ، وبناؤها على الفتح أخذا بلغة فيهم أيضا(٤) .

ثانيا : بعض آثار الخلط بين الفصحى و (لغات) القبائل في ضوابط التطابق :

١ ــ إجازة بعض النحاة التطابق بين الفعل وفاعله مطلقا : مفردا ومثنى وجمعا ، أخذا بلغة طيىء وأزد شنوءة(٥) .

٢ ــ الاختلاف في كيفية إسناد كلمة (هلم) إلى الضمائر : بين إلزام الكلمة حالة واحدة وامتناع التطابق العددي فيها أخذا بلغة الحجاز ، وتصريفها تصريف الأفعال

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٦٧ .
(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٦٥ .
(٣) انظر : شذور الذهب ٩٧ .
(٤) انظر : شرح المفصل جـ ٤ ص ١٠٦ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٢٥ .
(٥) انظر : منار السالك جـ ١ ص ١٠٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني جـ ٢ ص ٤٧ ــ ٤٨ .

وإلحاق الضمائر المعبّرة عن التطابق بها استنادا إلى لغة تميم[1] .

ثالثا : بعض آثر خلط الفصحى و (لغات) القبائل في ضوابط الترتيب :

١ ــ الاختلاف في جواز تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على فاعله ، وفي جواز تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول ، إذ أجاز ذلك بعض النحاة استنادا إلى بعض نصوص مسموعة ، أي لورود ذلك في بعض القبائل[2] .

٢ ــ الاختلاف في ترتيب ما يعمل عمل الفعل ــ من المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، واسم الفعل ــ وما له من معمولات ، رعاية لما ورد في بعض لغات القبائل[3] .

٣ ــ الاختلاف في جواز تقديم الخبر المحصور بـ (إلا) ــ إذا صاحبته إلا ــ على المبتدأ ؛ إذ أباح ذلك بعض النحاة أخذا بلغة بعض القبائل[4] .

ومن الجلي أن هذه الصورة من الاضطراب في تحديد القواعد النحوية ــ ومثلها كثير ــ كان لها آثارها في ازدياد صعوبة العملية التعليمية ؛ لأن القواعد لم تكن تصدر عن مستوى لغوي واحد تتسم عناصره بالاطراد ، بل تصوّر مستويات شتى تتصف في كثير من الأحيان بالتنافر ، سواء في تحديد التأثيرات السياقية للظاهرة الاعرابية ، أو في بيان العلاقات الداخلية بين مكونات الجملة العربية ، أو في مجال مواقع الكلمات الفعلية والتبادلية .

.. ◈ ..

السبب الثاني :

الخلط في تحديد وظيفة « النحو » . ومن الثابت في الدراسات اللغوية المعاصرة أن

(١) انظر : الخصائص جـ ٣ ص ٣٦ .
(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٢٨٢ .
(٣) انظر : شرح الكافية جـ ٢ ص ١٨١ ــ ١٨٥ ، ٦٣ ــ ٦٤ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٩٣ ، ٩٧ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٦٨ ، ٧١ ، ١٩٩ ــ ٢٠٠ .
(٤) انظر : منار السالك جـ ١ ص ١٠١ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٧٣ ــ ١٧٤ .

وظيفة « النحو » تنحصر في دراسة مستوى « الجملة » ، من حيث الوقوف على « الظواهر » الناتجة عن تركيب عناصرها فيها ، وبيان مجالات « الثبات والتغير » في تركيبها ، وصياغة ذلك كله في شكل « قواعد » محددة و « ضوابط » مطلقة . وفقا لهذا التحديد فإن النحو لا يتناول كافة ظواهر اللغة ، ولا يشمل جميع مستوياتها ؛ لأن لكل مجموعة من هذه الظواهر مستوى تنتمي إليه ، ولكل مستوى علم خاص به ، وليس النحو في ميدان الدراسات اللغوية سوى علم من مجموعة العلوم التي تتضافر فيما بينها على تحديد الصواب والخطأ فيها ، ومن ناحية أخرى فإن النحو لا يقتصر على تناول « بعض » ما ينتج عن تكوين الجملة من ظواهر ، مهملا غيرها أو مغفلا ما عداها ؛ إذ مقتضى ذلك قصوره عن القيام بوظيفته التي لا سبيل لغيره من علوم اللغة للقيام بها . الأمر الذي يسلم إلى عجز هذه العلوم معا عن الإحاطة باللغة وقصورها في دراستها ووقوفها دون غايتها .

والمتأمل للتراث النحوي — في ضوء هذه الحقيقة — يجد ما يوشك أن يكون تضاربا بين النحاة في تحديد وظيفة النحو ومعرفةدوره في اللغة وعلاقته بغيره من علومها ، الأمر الذي أحدث قدرا من الاضطراب في بنية النحو العربي بصورة عامة ، وفي نطاق « تعليم النحو » بصورة خاصة :

فمن النحاة من جعل مهمة النحو « أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب »[1] ؛ لأنه « علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها »[2] . وجلي أن « كلام العرب » — الذي هو غاية النحو — لا يقف عند حدود الجملة وحدها ، ولا يقتصر على ضوابطها دون غيرها ، وإنما يشمل بالضرورة مستويات النشاط اللغوي كلها . و « أجزاء هذا الكلام » لا تنحصر في إطار الجملة ، بل منها ما يتصل بالمبنى الذي تحسه وتسمعه وتنطق به وتكتبه ، ومنها ما يرتبط بالمعنى الذي لا سبيل إلى أن تدركه بغير الإدراك العقلي والتصور الذهني ، أو الإحساس الوجداني والشعور النفسي ، وإذاً فإن معرفة أحكام أجزاء هذا الكلام تتطلب معرفة بكافة مستويات اللغة دون الاقتصار على مستوى بعينه فيها .

(١) انظر : الأصول في النحو ، لابن السراج جـ ١ ص ٣٧ .
(٢) انظر : المقرب ، لابن عصفور جـ ١ ص ٤٥ .

وهكذا وسع هؤلاء النحاة مفهوم النحو ومدّوا ميدان البحث فيه ، حتى إننا نجد عند بعضهم ما ينص على أن « المراد بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية »[1] ، و « علم العربية » فيما يفهم من تصوره عند هؤلاء المعنيين به يتضمن مجموعة من العلوم والمعارف تبلغ نحو اثني عشر علما ، جمعها الشيخ حسن العطار ، المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ[2] ، في قوله[3] :

نحو ، وصرف ، عروض ، بعده لغة ثم اشتقاق ، وقرض الشعر ، إنشاء
كذا المعاني ، بيان ، الخط ، قافية تاريخ . هذا لعلم العرب إحصاء

وكأن هؤلاء النحاة يتصورون أن النحو دراسة شاملة للغة من كل جوانبها : المادية والمعنوية ، التصويبية والجمالية والتحليلية جميعا[4] ، بل إنه يتجاوز اللغة بعلومها كلها إلى بعض العلوم الأخرى وبعض المعارف العامة التي يحتاج إليها الأديب والمثقف بوجه عام ، وكأن « النحو » عندهم و « الأدب » بمفهومه الموسوعي و « الثقافة » بمدلولها النظري شيء واحد .

ومن النحاة من قصر وظيفة النحو على دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات في الجملة من تأثير في أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء . يقول الزجاجي : « ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا ، سماعا ؛ لأن الغرض طلب علم واحد »[5] ، ويقول الفاكهي : « النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلماء إعرابا وبناء »[6] ، وهذا هو الاتجاه الشائع في تحديد وظيفة النحو عند عدد من النحاة المتأخرين بخاصة ، يقول الصبان : محمد بن علي ، المتوفي سنة ١٢٠٦ هـ[7] ، في حاشيته على الأشموني : « اصطلاح المتأخرين تخصيصه — أي علم النحو — بفن الإعراب والبناء ، وجعله قسيم الصرف .

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ١ ص ١٦ .
(٢) انظر : تاريخ الجبرتي ٢٣٣/٤ ، والمدارس النحوية ٣٦٢ .
(٣) انظر : حاشية الشيخ خالد الأزهري على شرح الأزهرية .
(٤) انظر كتابنا : المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ ١ ص ٤٢ — ٥٢ .
(٥) انظر : الإيضاح في النحو ٩١ .
(٦) انظر : الحدود النحوية ، له ، مخطوط .
(٧) انظر : المدارس النحوية ٣٦١ .

وعليه فيعرف بأنه : (علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء) ، وموضوعه : (الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء) »[1] . واستنادا إلى هذا التصور قرر الأستاذ إبراهيم مصطفى ــ رحمه الله ــ أن وظيفة النحو عند النحاة مقصورة في بيان الإعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الاعراب ، وقطع بأن النحو قد قصر نفسه على تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، وأن بحثه قاصر !! على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء[2] . وهكذا أغفل هؤلاء النحاة بقية الظواهر الناتجة عن تركيب الجملة ، تلك التي لا مناص من أن يتناولها النحو بالتقنين دراسة وبحثا وتعليما جميعا .

ومن بين هذه الظواهر ظاهرة « التطابق النوعي »[3] ، التي تعرض للعلاقات القائمة بين مكونات الجملة من حيث « التذكير والتأنيث » ، فقد يجب في الجملة رعاية التطابق بين مكوناتها تذكيرا وتأنيثا ، وقد يجب في الجملة إهمال هذا التطابق وتحقيق المخالفة فيه ، وقد تجيز القواعد وجود هذا التطابق وعدم وجوده وإحالة القرار فيه إلى المتكلم أو الكاتب ، وحسبنا أن نمثل لهذه الظاهرة بما في النعت الحقيقي والسببي من حالات من ناحية ، وبما في العلاقة بين ركني الاسناد في الجملة الفعلية من حالات أيضا . وتمثيلنا بالجملة الفعلية للإشارة إلى أن رعاية ضوابط التطابق النوعي ــ سلبا أو إيجابا ــ أمر لا غنى عنه في صياغة مكونات الجملة الأساسية المتمثلة في عناصرها الإسنادية ، وأما تمثيلنا بحالات النعت فلبيان أن التطابق النوعي ليس مقصورا على عناصر الإسناد في الجملة ، بل إنه يتناول بقية العناصر المشاركة في تكوينها .

ومن هذه الظواهر أيضا ظاهرة « التطابق العددي »[4] ، التي تتناول العلاقة بين مكونات الجملة من الناحية العددية ، ومن المعلوم أن العربية تفرق عدديا بين المفرد والمثنى وما فوقهما ، وأن تكوين الجملة ليس بمعزل عن هذه التفرقة ، بل إنه يتأثر بها سلبا وإيجابا ، بمعنى أن الجملة قد توجب التطابق العددي بين العناصر الداخلة في تكوينها بصورة مباشرة

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ١ ص ١٦ .

(٢) انظر : إحياء النحو ، وأيضا : المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/٦٤ ــ ٦٥ .

(٣) انظر كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

(٤) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

أو غير مباشرة ، وقد تفرض المخالفة العددية في تكوينها على نحو أو آخر ، ولعل الإشارة إلى اختلاف موقف الجملتين : الاسمية والفعلية ، من معطيات ظاهرة التطابق العددي وأحكامها كافية في الدلالة على أن النحو لم يهمل هذه الظاهرة ، ولا يستطيع أن يهملها[1] .

ومن هذه الظواهر — أيضا — « ظاهرة الترتيب »[2] ، أي تحديد مواقع مكونات الجملة ، فليس هذا التحديد أمرا عفويا مرده إلى الصدفة ، وليس مسألة ذاتية منوطة بإرادة صاحبها المطلقة من كل قيد ، بل ثمة ضوابط محددة تتناوله ، من هذه الضوابط ما يتحتم فيه تقديم أنماط معينة من الكلمات أو المركبات على غيرها في الجملة ، كأدوات الشرط والاستفهام ، ومنها ما يجب فيه تأخير أنماط محددة من مكوناتها عن غيرها فيها كالمبتدأ والخبر في حالات بعينها ، ولا سبيل لإهمال هذه الضوابط في الجملة ، كما لا مجال للخروج عليها في اللغة . وحتى في الحالات التي لا يوجب فيها النحاة التزام موضع محدد للكلمات والمركبات في الجملة ، فإنهم قد وضعوا أصولا عامة ينبغي رعايتها بتحديد هذه المواضع ، وقرروا أن مخالفة هذه الأصول لابد أن ترتبط بإفادة معنى لا سبيل إلى إفادته بغير هذه المخالفة ، ومقتضى هذا — في الحقيقة — أن لكل صورة من الصور المحتملة في « الجملة الجائزة الترتيب » دورا في إفادة المعنى في الموقف اللغوي يخالف دور غيرها في الصور البديلة لها ، وبما أن من الثابت أن المواقف اللغوية تختلف في تشكيل معانيها وتنويع درجات الأهمية بين عناصرها ، فإن من الطبعي القول بأن جواز الترتيب أمر — في حقيقته — أقرب إلى أن يكون افتراضا عقليا أكثر منه تعبيرا عن حقيقة ثابتة .

إن النحاة — مثلا — يجيزون بشروط خاصة تقدم المفعول به على الفاعل وحده ، أو على الفعل معه ، وهكذا يصبح للمتكلم — نظريا — حق الاختيار بين صور ثلاث ، هي :

(١) من الجلي أن العربية الفصحى تفرض تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع وإلزامه حالة واحدة مع الفاعل مفردا ومثنى وجمعا ، الأمر الذي يتحتم فيه تحقيق المخالفة العددية بين الفعل وفاعله المثنى والجمع ، في حين توجب المطابقة العددية الكاملة إفرادا وتثنية وجمعا بين عناصر الإسناد في الجملة الاسمية في حالات محددة .

(٢) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

١ ـــ الفعل + الفاعل + المفعول .

وهي الصورة الأصلية عن النحاة ، نحو : استقبل محمد خالدا .

٢ ـــ الفعل + المفعول + الفاعل .

وهي صورة فرعية جائزة في نحو : استقبل خالدا محمد .

٣ ـــ المفعول + الفعل + الفاعل .

وهي صورة فرعية جائزة في نحو : خالدا استقبل محمد .

ولكن إذا وضعنا في الاعتبار ما قررته القواعد النحوية من أن (الأصل) تأخر المفعول عن فاعله ، وأن التقدم في الجملة يفيد أهمية للمتقدم لا تستفاد حال تأخره ، لوجب أن ننتهي إلى أن جواز الصور الثلاث مسألة شكلية خالصة ؛ لأن كل صورة منها تختلف معنى وموقفا عن غيرها من الصور ، بحيث لا يجوز أن تتبادل مواقعها ، فلا يصح استخدامها مكان غيرها ، أو استخدام غيرها مكانها .

ومن النحاة من جعل وظيفة النحو دراسة كل ما يتصل بالكلمة من ظواهر ، سواء قبل تركيبها في الجملة أو بعد تركيبها فيها ، ومن هؤلاء أبو سعيد السيرافي الذي يقول : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك »[1] ، ويقول أبو الفتح عثمان بن جني معبرا عن هذا الاتجاه : « النحو : انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »[2] . ويقول محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي : « النحو : علم بأقيسة تغير ذوات الكلمات وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب »[3] ، ويلخص أبو العرفان محمد بن علي الصبان آراء هؤلاء النحاة في قوله : « إن موضوع النحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها : حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف

(١) انظر : الامتاع والمؤانسة جـ ١ ص ١٢١ .

(٢) انظر : الخصائص جـ ١ ص ٣٤ .

(٣) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٣٠ .

والإبدال ، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء »[1] .

وفي إطار هذا التصور يخلط هؤلاء النحاة بين علمي (الصرف) و (النحو) حتى إنهم ليجعلون الصرف قسما من النحو لا قسيما له ، على نحو ما صرح به محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي في شرحه على الشافية حين قال : « التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف !! من أهل الصناعة »[2] .

ولقد كان لكل اتجاه من هذه الاتجاهات أثره في التأليف النحوي لباحثين والمتعلمين على السواء ، وهكذا وجدنا مؤلفات تعرض أمشاجا من قضايا مختلفات ، متعددة المستويات ، وأخرى تقتصر على ذكر العوامل وما لها من معمولات ، وثالثة تتناول ما يتصل بالنحو والصرف معا من موضوعات ، ومن المؤكد أنه كان لذلك كله صداه في « تشويش » التصور الصحيح للنحو عند المتعلمين ، وبصورة خاصة عند المبتدئين .

.. ❖ ..

السبب الثالث :

عدم التفرقة منهجيا ـــ في أحيان كثيرة ـــ بين مستوى البحث النحوي ، ومستوى البحث التعليمي ، الأمر الذي ترتب عليه أن كثيرا من مؤلفي النحو التعليمي تصوروه على أنه مجرد (ملخص) لأحكام البحث النحوي ، و (موجز) لقضاياه ، و (تهذيب) لمسائله . وقد نتج عن هذا التصور أخطاء كان لها آثارها في ازدياد صعوبات تعليم النحو ، لعل أهمها امتداد كثير من مشكلات البحث النحوي إلى مجال النحو التعليمي . ومشكلات البحث النحوي عديدة ومتشعبة ، منها ما يتصل بالظواهر اللغوية وتصنيفها ، وما يتعلق بالقواعد النحوية وضوابطها ، ومنها ما يرتبط بالأصول النظرية ومقوماتها ، ولقد اختلف النحاة اختلافا شديدا في هذه المجالات جميعا ، ولعل أهم مجالات اختلافهم نتج عن تفاوتهم في عدد من (الأصول) التي انبنت عليها القواعد والأحكام ، وتنولت في ضوئها الظواهر ، وعولجت وفقا لها النصوص . وهو فيما نظن اختلاف طبعي أسلم إليه وتعدد (المناهج)

(1) انظر : حاشيته على شرح الأشموني للألفية جـ ١ ص ١٦ .
(2) انظر : شرحه للشافية جـ ١ .

التي أفادوا منها من ناحية ، وفقدان الاتساق بين (المادة) موضوع الدرس والتحليل و (المنهج) الذي يتناولها بالدرس والتحليل من ناحية أخرى[١] . ولكن خلاف النحاة قد امتد — في أحيان كثيرة — من مجال (البحث) النحوي إلى رحاب (النحو التعليمي) ، فوجدنا كثيرا من النحاة الذين يحرصون على تعليم الطلاب يخلطون بين ما يقال في البحث وما يقرر في التعليم ، وحسبنا أن نذكر هنا عددا من الأمثلة التي أرجو أن توضح إلى أي مدى كان للخلافات القائمة بين النحاة في البحث النحوي آثارها المباشرة فيما أرادوا تقديمه للمتعلمين من ضوابط في النحو التعليمي :

المثـــال الأول :

من الثابت لغويا أن الجملة الاسمية الأصلية (أي التي لم تقيد بناسخ) تتميز برفع طرفي الإسناد فيها وهما المبتدأ والخبر ، ولا مشاحة بين النحاة في ذلك ، بيد أنهم يختلفون في عامل الرفع في كل منهما ما هو ؟ .

أما فيما يتصل بالمبتدأ فثمة أقوال عديدة ، يمكن أن تجمع في اتجاهين[٢] :

الأول : أن عامل الرفع معنوي هو « الابتداء » — وأصحاب هذا الاتجاه هم البصريون — وقد اختلفوا في تحديد معناه على أقوال :

١ — فمنهم من يرى أنه « التعري عن العوامل اللفظية » ، وقد رد هذا التفسير بأن التعري لا يصلح أن يكون سببا ، ذلك أن « العوامل » توجد عملا ، والعدم لا يوجد عملا ؛ إذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة . « فإن قيل : إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا ، كالإحراق للنار والبرودة والبلل للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ،

---

(١) انظر كتابنا : « تقويم الفكر النحوي » .

(٢) انظر : الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٩٣ ، وهمع الهوامع ١/٩٥ ، والأشباه والنظائر ١/٢٣٧ ، وشرح المفصل ١/٨٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣ ، وكتاب سيبويه ٢/١٢٦ ، والمدخل ٢/٢٥٥ .

والأمارة والدلالة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ، فذلك مردود بأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعري عامل أنه معرف للعوامل ؛ إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعري » .

٢ — ومنهم من يذهب إلى أن « الابتداء » ليس التعري من العوامل اللفظية فحسب ، بل « التعري وإسناد الخبر » . ورد هذا القول بما رد به سابقه من أن التعري تجرد ، فهو أمر عدمي ، والعدمي لا يصلح أن يكون جزءا من سبب كما لم يصلح أن يكون سببا .

٣ — ومنهم من يفسر « الابتداء » بأنه « ما في نفس المتكلم » ، يعني من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .

٤ — ومنهم من يتجه إلى أن « الابتداء » إنما هو « الاهتمام بالاسم ، وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه » ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته مقدمة على غيره .

وقد خطّىء هذا الرأي من وجهين :

أولهما : أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه ؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام ، فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط .

وثانيهما: أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل ، لا الكلمة ، والابتداء وصف لها لا له .

والثاني : أن الابتداء لا يصلح أن يكون عاملا — وهو اتجاه الكوفيين — إذ الابتداء لا يخلو أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء ، فإن كان شيئا فلا يخلو أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني ، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال : زيد قائما ، كما يقال : حضر زيد قائما ، وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد ، وإن كان غير شيء

فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معلوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معلوم غير معروف .

وإذا لم يكن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ فقد وجب أن يكون العامل شيئا آخر ، وقد ذهب هؤلاء النحاة إلى أن العامل أمر لفظي هو الخبر ، أي أن المبتدأ والخبر يترافعان : « إذ المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه » .

وأما فيما يتعلق بعامل الرفع في الخبر فثمة أقوال عديدة ، يمكن أن نميز بينها أربعة[1] :

الأول : أن العامل معنوي هو « الابتداء » ، وهو اتجاه الأخفش وجمهور البصريين ، لأن الابتداء يقتضي كلا من المبتدأ والخبر ، أي يستلزمهما ، لأن الابتداء يستلزم المبتدأ ، والمبتدأ يستلزم خبرا ، فالابتداء معنى يتناولهما معا تناولا واحدا .

والثاني : أن العامل لفظي هو « المبتدأ » ، وهو مذهب سيبويه والكوفيين لأن « الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء » .

والثالث : أن العامل في الخبر هو « الابتداء والمبتدأ » معا ، وهو رأي المبرد ؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه .

والرابع : أن العامل هو « الابتداء (بواسطة) المبتدأ » ، فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل . فالمبتدأ كالشرط في العمل وإن لم يكن عاملا ، « مثله في هذا مثل قدرة ملئت ماء ووضعت على النار ، فإن النار تسخن الماء ، والتسخين حصل بالنار (عند) وجود القدر لا (بها) » .

(١) انظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، والصبان على الأشموني ١٩٤/١ ، وكتاب سيبويه ١٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ ، والأشباه والنظائر ٢٦٤/١ ، والإنصاف ٣٢ ــ ٣٤ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ٢٦٣/٢ .

وجلي أن هذه الخلافات كلها نتاج مقولة « العمل » التي تحتم تلازم الأطراف الثلاثة : العامل ، والمعمول ، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة رمز تأثير العامل في المعمول . وهي نظرية أثارت جدلا طويلا بين النحاة ، وهو جدل منطقي في مستوى البحث النحوي ، لكنه حين يتجاوزه إلى مستوى النحو التعليمي يصبح عبثا لا مجال لتحمله ولا مسوغ للعناء فيه .

المثـــال الثاني :

من الثابت لغويا أن الفعل المضارع ينصب بعد الأحرف الأربعة : (أن) و (كي) و (لن) و (إذن) متى توافرت شروط معينة ، وأنه ينصب أيضا متى توافرت شروط أخرى بعد الأحرف الخمسة : (الواو) و (الفاء) و (ثم) و (حتى) و (أو) ، وينصب بعد (لام) التعليل دون شروط . ولكن البحث النحوي توقف في اعتبار هذه الأحرف الستة نواصب . فمن النحاة من اعتد بها ناصبته وجعل بناء على ذلك نواصب المضارع عشرة ، ومنهم من رفض الاعتداد بها ناصبة وجعل بناء على ذلك نواصب المضارع عشرة . ومنهم من رفض الاعتداد بها ناصبة وذهب إلى أن المضارع المنصوب في هذه المواضع ليس منصوبا بما سبقه من حروف ، بل بناصب آخر يجب تقديره لأنه قد حذف جوازا أو وجوبا[1] .

لماذا هذا الاصرار على اللجوء إلى التأويل وإلغاء ما تقرره ظواهر اللغة المطردة حتى في مجال التعليم للمبتدئين من الدارسين[2] ، وهو مستوى لم يدرك بعد ظواهر اللغة فضلا عن أن يعي أساليب تأويلها . إن تفسير ذلك فيما نرى مرده إلى الخلط بين مستوى تناول الباحثين المتخصصين ومستوى تعليم الدارسين . الأمر الذي يضاعف من عناء المتعلمين .

المثـــال الثالث :

من الثابت لغويا أن من الممكن أن تقع بعد أدوات الشرط أسماء[3] ، وقد اختلف

(١) انظر كتابنا : إعراب الأفعال ، الفصل الثالث : نواصب المضارع .

(٢) انظر : مصنفات النحو التعليمي مثل : الألفية ، شذور الذهب . قطر الندى ، الأجرومية ، وغيرها .

(٣) نصوص هذه المسألة أكثر من أن تحصى ، وفي القرآن الكريم نفسه عشرات الآيات التي ورد فيها هذا الأسلوب .

توجيه هذه الأسماء في البحث النحوي تبعا لاختلاف النحاة في مكونات (جملة الشرط[1]) :

١ ـ فمن النحاة من ذهب إلى أن الأصل وجود الأفعال بعد أدوات الشرط ؛ لأن الشرط بمثابة علة لجوابه وسبب له ، والأسباب لا تكون بـ « الذوات » لأنها جوامد ، وإنما تكون بالأحدث لأنها أعراض ، والأحداث أفعال فإذا وجد اسم ظاهر أو مضمر في موقع الفعل فإنه يكون مخالفا للأصل ، ولا جائز أن يكون الاسم مبتدأ ؛ لأن فعل الشرط كما أسلفنا لابد أن يكون (جملة) فعلية ، كما لا جائز أن يكون فاعلا تقدم على فعله ؛ لأن الفاعل عند هؤلاء النحاة يجب تأخره ولا يصح تقدمه ، ومن ثم وجب أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسّره ما بعده ، وهذا الفعل المحذوف لا سبيل إلى ذكره ؛ لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر كما تقرر في الأصول .

٢ ـ ومنهم من رأى أنه لا مانع من أن يعرب الاسم التالي لأداة الشرط فاعلا للفعل الواقع بعده ، إذ لا يمتنع عند هذا الفريق تقدم الفاعل على فعله .

٣ ـ ومنهم من ذهب إلى جواز جعله مبتدأ خبره ما بعده .

وواضح أن هذه الأقوال على اختلافها لا تغير من الظاهرة اللغوية ، ولكنها تتضارب في تفسيرها ، فالخلاف إذاً محصور في توجيه النصوص وليس متعلقا بسلامتها ، الأمر الذي كان ينبغي أن يحصر في دائرة البحث النحوي ، دون أن يتجاوزه إلى مستوى التعليم النحوي ، ولكن مصنفات هذا النحو شاءت أن تغرق الطالب منذ البداية في هذا الخلاف[2] ، ومثله كثير ، الأمر الذي يمثل صعوبة إضافية للدارسين .

---

(١) آثرنا وضع مصطلح الجملة بين قوسين ، لأننا نذهب إلى أن فعل الشرط من قبيل (التركيب الإسنادي) وليس جملة ؛ لأننا نرى أنه لابد في الجملة من توافر عنصري : « الإسناد » و « الإفادة التامة » ، وذلك غير متحقق في فعل الشرط وحده ، انظر كتابنا : المدخل إلى دراسة النحو العربي جـ ٢ القسم الأول .

(٢) انظر شيئا من ذلك في : الألفية ، والشافية الكافية ، ومتن شذور الذهب ، ومتن قطر الندى ، ونحوها من الملخصات .

المثـــال الرابع :

من المأثورات اللغوية عن عصر الاستشهاد ورود عدد من النصوص التي التزم فيها « التطابق العددي » بين الفعل وفاعله مطلقا : مفردا ومثنى وجمعا[1] . والتحليل العلمي لهذه النصوص أنها (بقايا) مراحل تاريخية التزم فيها التطابق العددي بين مكونات الجملة مطلقا ، ولكن التطور اللغوي أهمل هذا التطابق في أنماط معينة منها ، ومن بين ما أُهْمِل فيه الجملة الفعلية ، فالنصوص التي تلتزم به منها من قبيل (الركام) اللغوي إذا صح هذا التعبير ، بمعنى أنها نصوص تنسب في ظواهرها إلى مراحل تاريخية سابقة . ومقتضى ذلك أن أتباع هذا النمط من التطابق في الجملة الفعلية مخالف لما يجب الالتزام به من ضوابط تقطع بعدم صحة هذا الأسلوب لانتمائه إلى مستوى لغوي مخالف . ولقد كان على النحو التعليمي أن يوجه الطالب منذ البداية إلى خطأ هذا الأسلوب ووجوب تجنبه . ولكن مواقف النحاة وإن تعددت في ظواهرها إزاء هذا الأسلوب فإنها ــ على العكس مما يجب ــ أوحت إلى الطالب بصحته ، بل إنها ــ في محصلتها النهائية ــ صرحت بجوازه ، على نحو يعمق من تأثير الظواهر الشاذة في اللغة ، ويوسع دائرة الاضطراب التقعيدي لها[2] .

..❊..

---

(١) انظر نماذج من هذه النصوص في كتابنا : الجملة الفعلية .

(٢) للنحاة إزاء هذه النصوص اتجاهان :

الأول : يقرر صحة هذا الأسلوب وجواز الأخذ به ، ومن ثم يصبح للناطق اللغوي الحق في إحداث المطابقة العددية بين الفعل وفاعله مطلقا ، مفردا ومثنى وجمعا .

والثاني : يعترف بصحة هذه النصوص لانتسابها إلى عصر الاستشهاد ، ولكنه ــ من ناحية أخرى ــ يقرر ضرورة تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع والتزامه حالة واحدة مع فاعله مطلقا بغض النظر عن عدده .

وبالرغم من أن أصحاب هذا الاتجاه اتخذوا موقفا صحيحا في رؤيتهم لظاهرة التطابق ، فإنهم انتكسوا حين أجازوا تخريج النصوص المخالفة على نحو يجعل الأخذ بالتطابق العددي مطلقا جائزا من الناحية العلمية ، وذلك بلجوئهم إلى بعض أساليب التأويل ، إما عن طريق القول بأن الاسم الظاهر التالي للفعل بدل من (الضمير) المتصل به ، أو مبتدأ تأخر عنه . وهكذا بدلا من أن يحصروا النصوص المخالفة في إطار المحفوظ بالفعل وسعوا دائرة المخالفة بإجازة اتباع هذا الأسلوب لغويا وتخريجه نحويا .

السبب الرابع :

الخلط أحيانا بين متطلبات المراحل التعليمية المختلفة ، ومن الثابت ـــ علميا وعمليا معا ـــ أن المتعلمين لا يمثلون مستوى واحدا كما سبق أن ذكرنا ، وأن منهم مبتدئين لم يتصلوا بالنحو ولم يعرفوا موضوعاته وقضاياه ومسائله ، ومتقدمين أحاطوا بموضوعاته وألموا بقضاياه وعرفوا مسائله ، ومتوسطين علموا منه طرفا أو أطرافا ، وجهلوا منه طرفا أو أطرافا ، أو علموا ظواهره ولم يقفوا على خفاياه ، أو علموا ضوابطه ولم يتصلوا بعد بما وراءها من أصول .

ولو نظرنا نظرة فاحصة لكل فريق من هؤلاء لوجدناه يختلف أيضا :

فالمبتدئون مختلفون في طبيعتهم ، وفي غايتهم من تعلم (العلم) ، وفي قدرتهم على هذا التعلم :

ذلك أن منهم أبناء رجال الدولة ، الذين يمثلون الطبقة العليا في المجتمع ، من ساسة وأمراء ووزراء وقواد وحكام ، أولئك الذين يرغبون في أن يلم أبناؤهم بقدر من العلوم يمثل حدا أدنى للثقافة العامة ، يؤهلهم لشغل ما سيسند إليهم فيما بعد من مناصب الدولة ومراكز القيادة فيها .

ومنهم أبناء كبار التجار ومن على شاكلتهم من الطبقة الوسطى في المجتمع ، الذين يريدون أن يتصل أبناؤهم بالعلم باعتباره ـــ في كثير من الأحيان ـــ شكلا من أشكال الوجاهة الاجتماعية ، أكثر منه تعبيرا عن حاجة نفسية أو ضرورة عقلية .

ومنهم أبناء العامة ، الذين قد يجذبهم إلى الاتصال بالعلم رغبة في الفرار من حياة شاقة مليئة بالعنت والإرهاق ، وأمل في تحقيق وضع ميسر ، يصحبها تقدير للعلم موروث ، وإعجاب بالعلماء متصل .

ومنهم أبناء المشتغلين بالعلم أنفسهم ، من فقهاء ، وقضاة ، ومعلمين ، ونحوهم ممن لا مطمح أمامهم للقيادة إلا في رحاب العلم نفسه ، فهم يؤهلون أبناءهم للاشتغال به والتفوق فيه ، حتى ييسروا لهم من بعد القدرة على القيام بدور أكبر تأثيرا في محيط الحياة العامة في مجتمعاتهم .

و (النحو) لهؤلاء جميعا (مدخل) لدراسة العلم ، وفاتحة فنونه ، فهم مضطرون — شاءوا أم أبوا — إلى تعلمه .

بيد أنه لا يتقدم من هؤلاء جميعا في دراسة (النحو) إلا أفراد محدودون ، يتقلص عددهم كلما تقدم مستواهم ، وهم ينتمون — في مجموعهم — إلى إحدى الطائفتين : أبناء العامة ، أو أبناء العلماء ، أما من عداهم ممن ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ، أو الطبقة الوسطى القادرة فيه ، فإنهم لا يتجاوزون قط مرحلة المبتدئين ، إلا في حالات جدّ نادرة .

ولا مفر — علميا — من التمييز في تعليم النحو بين كل (مستوى) من المستويات ، إن لم يتيسر عمليا التفرقة بين كل طبقة من الطبقات وجماعة من الجماعات . كما لا مناص من رعاية هذه الفوارق في المؤلفات . ذلك أن تعليم النحو للمبتدئين مرتبط بالضرورة بنصوص لغوية تحمل الظواهر المراد استخلاص قواعدها وتصور خصائصها ؛ إذ إن المبتدىء لا يستطيع أن يلمس الظواهر مجردة من نصوصها ، ولا أن يستوعب القواعد بعيدة عن نماذجها ، فالنص بالنسبة له وسيلة لا غنى عنها للإدراك والفهم والاستيعاب جميعا ، في حين لا يمثل النص للمتقدمين هذه الدرجة من الأهمية ، فلقد سبق أن وعى الظواهر ، ووقف بصورة عامة على قواعدها ، ومن ثم تكون أهمية النص عنده منوطة بما يحمل من ظواهر مخالفة لما هو معروف من الظواهر أو مألوف من القواعد ، بحيث يتحول النص إلى مجال لمناقشة مدى الاتساق والاختلاف بين ما يمثله وما تمثله غالبية النصوص من ناحية ، ثم مدى التوافق والتضارب بينه وبين ما هو مقرر من ضوابط وأصول من ناحية أخرى ، أي أن (النص) العادي الذي لا يحمل ظواهر مخالفة للمألوف والمعروف يفقد — مع تقدم المتعلم في النحو — أهميته ، ولا يحتفظ بأهميته لدى (المتقدم) من الدارسين ، ثم لدى (المتخصصين) إلا (نصوص) محدودة ، ذات طبيعة خاصة ، هي (الشواهد) النحوية .

ويقتضي هذا كله أمرين :

أولهما : أن مؤلفات النحو التعليمي يجب أن تتفاوت في العناية بذكر النصوص المعبرة عن ظواهر اللغة المطردة وقواعدها العامة . بحيث يمكن القول بأن من وسائل التمييز

بينهما الوقوف على مدى عنايتها بهذه النصوص وحرصها على تقديمها ، مع لحظ أن العلاقة بين هذه النصوص والدارس علاقة عكسية ، فكلما زاد هذا النمط من النصوص كلما دل على أن المؤلف النحوي يتجه إلى مستوى من الدارسين أقل معرفة بالنحو وأضيق اتصالا به ، وكلما قلت العناية بهذه النصوص واكتفى بما يصطلح عليه بالشواهد النحوية كلما دل على أن غاية المؤلف النحوي مستوى أكثر تقدما من الدارسين ، مستوى أكثر وعيا بقضايا النحو وأعمق بصرا بمسائله .

بيد أن الملحوظ في مؤلفات النحو التعليمي على العكس مما يجب فيه ، فهي لم تعن كثيرا بالتمثيل وتوشك أن تخلو من النصوص اللغوية جملة ، كما أنها تتمائل في الإشارة في كثير من الأحيان إلى مشكلات تتصل بالشواهد النحوية ، وحسبك أن ترجع إلى العوامل المائة للجرجاني ، أو أعمال ابن مالك التعليمية ، أو أعمال ابن هشام ، أو غير هؤلاء من المؤلفين لتجد أن الخطأ بين متطلبات التأليف للمستويات المختلفة قد أسلم إلى اتصاف هذه الأعمال ــ برغم أهميتها التعليمية ــ بالتضارب مع مستويات الدارسين .

وثانيهما: أن غاية التأليف النحوي للمبتدئين تتحدد في إيقاف الدارس على الظواهر موضوع الدراسة وإحاطته بقواعدها ، والظواهر موضوع الدراسة هي التي تتسم بالشيوع والاطراد . الأمر الذي يسمح للمبتدىء أن يستعملها في ضبط الجملة العربية قراءة وكتابة . ومن ثم لا ينبغي أن تتوقف هذه المؤلفات عند الأساليب التي تعوق استيعاب الظواهر المدروسة أو تحول دون التمرس بقواعدها . كتقرير بعض الظواهر النادرة ، أو الشاذة ، أو الأخذ ببعض أساليب التأويل ، أو اللجوء إلى محاولة التعليل ، أو الالتفات إلى ذكر الأصول ؛ إذ إن في كل صورة من هذه الصور نوعا من إفساد العملية التعليمية بالتشويش على الظواهر اللغوية :

فلمح **الظواهر الشاذة** عبء لا سبيل للمبتدىء بتحمله ، فضلا عن أنه قد يسلمه إلى نوع من الاحساس بمرونة الظواهر ، ومن ثم انفلاتها من الضوابط ، الأمر الذي قد يسوغ له مخالفة ما يطرد بتأثير الخلط بين ما هو مألوف وما هو غير مألوف .

والاعتماد على **التأويل** فضلا عما يمثله من خطأ في تحليل الظواهر قد يغري المبتدىء بتعود التجاوز في التعامل مع اللغة وعدم الالتزام بضوابطها ، تحت إلحاح الرغبة الساذجة في تجاوز ما هو معروف .

والركون إلى **التعليل** فضلا عن خطر اتصافه بالذاتية لاضطراره إلى البحث فيما وراء الظواهر دون ضوابط موضوعية ، فإنه قد يدعو المتعلم إلى الاعتماد على العقل في مواجهة نصوص اللغة وظواهرها ، الأمر الذي قد ينتهي به إلى إهمالها بدعوى منطقها .

وفي الالتفات إلى **الأصول** تجاوز ليس النحو التعليمي ـــ للمبتدئين بخاصة ـــ مجاله ؛ لأنه بحث نظري فيما وراء الظواهر والقواعد ، وليس متصورا بحال أن يكون من لم يتصل بعد بالظواهر والقواعد مؤهلا للبحث فيما وراءها .

وبعد ...

لقد كان تعليم النحو مشكلة ، وما يزال . وبرغم كل ما قيل فيه ، ويقال ، فما زال للبحث فيه مجال ،،

أهم مصادر البحث

ـ إحياء النحو :

لابراهيم مصطفى ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

ـ أسرار العربية :

لابن الأنباري ، ط ليون ١٨٨٦ م .

ـ الأشباه والنظائر :

للسيوطي ، تحقيق طه عبدالرءوف سعد ، ط ١ ، القاهرة .

ـ الأصول في النحو :

لابن السراج ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، ط ١ ، بغداد .

ـ إعراب الأفعال :

للمؤلف ، ط ١ ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة .

ـ الاقتراح في علم أصول النحو :

للسيوطي ، تحقيق أحمد قاسم ، ط ١ ، القاهرة .

ـ الإمتاع والمؤانسة :

لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بالقاهرة .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف :

لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٢ ، القاهرة

ـ الإيضاح في علل النحو :

للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، ط ١ ، دار العروبة ، بالقاهرة .

ـ تاريخ الجبرتي :

ـ تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري :

للمؤلف ، ط ١ ، القاهرة .

ـ تقويم الفكر النحوي :

للمؤلف ، ط ١ ، بيروت .

ـ البيان والتبيين :

للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط ١ ، القاهرة .

ـ الجملة الفعلية :

للمؤلف ، ط ١ ، مكتبة الشباب ، القاهرة .

ـ حاشية على شرح الأزهرية :

للشيخ خالد الأزهري ، ط ١ ، القاهرة .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني :

ط ١ ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

ـ الحدود النحوية :

للفاكهي (ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية) .

ـ الخصائص :

لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ١ ، القاهرة .

ـ شذور الذهب :

لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ١ ، القاهرة .

ـ شرح الأشموني :

(مع حاشية الصبان) .

ـ شرح الشافية الكافية :

لابن مالك ، تحقيق أحمد هريدي ، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

ـ شرح الكافية :

للرضي ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى بالقاهرة .

ـ شرح المفصل :

لابن يعيش ، مصور عن الطبعة الأولى بالقاهرة .

ـ الظواهر اللغوية في التراث النحوي :

للمؤلف ، ط ١ ، القاهرة .

ـ العربية :

ليوهان فك ، ترجمة عبدالحليم النجار ، ط ١ ، دار المعارف بمصر .

ـــ عيون الأخبار :
لابن قتيبة ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .
ـــ فقه اللغة :
لعلي عبدالواحد وافي ، ط ٨ ، القاهرة .
ـــ قطر الندى وبل الصدى :
لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة مصورة عن طبعة القاهرة .
ـــ كتاب سيبويه :
تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط ١ ، القاهرة .
ـــ اللمع في النحو :
لابن برهان ، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية .
ـــ المدارس النحوية :
لشوقي ضيف ، ط ١ ، دار المعارف بمصر .
ـــ المدخل إلى دراسة النحو العربي :
للمؤلف ، ط ١ ، القاهرة .
ـــ مغني اللبيب :
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مصور عن طبعة القاهرة .
ـــ المقرب :
لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري .. وزميله ، ط بغداد .
ـــ منار السالك إلى أوضح المسالك :
لابن هشام ، ط ٣ ، القاهرة .
ـــ النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري :
للمؤلف ، بحث منشور بالعدد الثاني من مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .
ـــ همع الهوامع :
للسيوطي ، مصور عن طبعة القاهرة